

القضاء يشدد على التوقيعات الدستورية ومنع التدخل بتسمية رئيسي الجمهورية والوزراء



دعا مجلس القضاء الأعلى العراقي، اليوم الخميس، القوى السياسية إلى الالتزام بالتوقيعات الدستورية في تسمية رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وذلك بعد تأجيل انعقاد جلسة مجلس النواب بشأن انتخاب المنصب الأول بطلب من الحزبين الكرديين الرئيسيين، ورفض الرئيس الأميركي دونالد ترمب ترشيح زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي للمنصب الثاني.

جاء ذلك خلال عقد مجلس القضاء الأعلى جلسته الأولى رئيس محكمة التمييز الاتحادية القاضي فائق زيدان، وفقا لبيان صادر عن المجلس، تلقتة المطلع.

وذكر البيان، أن مجلس القضاء الأعلى أكد على أهمية الالتزام بالتوقيعات الدستورية في إكمال إجراءات تعيين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

ودعا المجلس جميع الأحزاب والقوى السياسية إلى الالتزام واحترام هذه التوقيعات وعدم خرقها حفاظاً على الاستقرار السياسي وسير العملية الديمقراطية وفق الاطر الدستورية والقانونية ومنع أي تدخل

خارجي.

كذلك بحث المجلس الإجراءات الخاصة بالتحقيق ومحاكمة المنقولين من مراكز الاحتجاز في سوريا إلى دوائر الإصلاح في العراق، حسب البيان.